

مجلة ليكسوس:في التاريخ والعلوم الإنسانية



ملامح من العلاقات المخزنية خلال القرن التاسع عشر:قبائل غمارة نموذجا

المودن موسى
باحث في التاريخ والتراث

تقديم:

يمثل التراث المكتوب جانبا مهما من جوانب التوثيق التاريخي للأحداث الماضية، وخاصة فيما يتعلق بتدوين تاريخ الشعوب ومسار تميزها. وتزخر الخزانة المغربية برصيد هام من هذه المدونات، وخاصة ما يتعلق بالفترة الإسلامية الأولى، وما تلاها من حكم الدول المتعاقبة.

وكما أن للمغرب رصيدا هاما من هذه المادة التاريخية، فإن لقبائله ومراكزه الحضرية أيضا رصيد مهمامنها، وخاصة المراكز التي كانت تعتبر قبلة لتدريس العلوم وتخريج النخب، كجامع القروين بفاس وسبتة بغمارة، وغيرهما.

وبما أن قبيلة غمارة كانت وماتزال مركزا علميا متقدما في بلاد المغرب، فإن أدوراها الطلائعية كبيرة كثيرة، ولم يبرز من ثناياه إلا القليل، فإن حرصنا على تبيان تراثها الراسخ في القدم، وجه اهتماماتنا على وجه الخصوص إلى الاهتمام بالتراث المخطوط لهذه المنطقة، وذلك حرصا منا على فهم أعمق وأقرب للواقع الذي كانت تعيشه تلك القبائل طيلة فترات معينة من تاريخها.

فكانت هذه الوثيقة التي بين أيدينا تتويجا لهذا العمل، وخاصة للتميز الذي تحظى به، لأنها تميط اللثام عن عمق تاريخي يمتد لأكثر من مئتي سنة، يُوَثِقُ فيه نمط علاقة المخزن مع قياد تلك الفترة،

ويكشف نمط العلاقة القائمة بين تلك القبائل من جهة، وبين نظام الحكم من جهة ثانية، كما يكشف لنا الحالة السياسية السائدة.

وتخريج هذه الوثيقة التاريخية المهمة إلى العموم، من شأنه أن يعمل على مشاركة المضمون، وتوضيح الرؤى، وتكثيف النقاش، والكشف عنالكثير من الثغرات التاريخية التي كانت عائقا أمام فهم كثير من خصوصيات هذه القبائل.

1. ترجمة صاحب الوثيقة.

الوثيقة كانت في ملك محمد أحمد المودن المنصوري الغماري، المولود سنة 1905م، في قبيلة بني زيات الغمارية، التي توطن بها إلى غاية وفاة والديه، مع هذا الحدث المؤلم في حياة سيدي محمد أحمد المودن، سينتقل إلى قبيلة بني سلمان الغمارية، حيث تولى تربيته أحد الكرماء من تلك المنطقة، فشب على رعي الغنم والتخميس عن أهل المدشر(مدشر عصفورة بقبيلة بني سلمان)، ولما شب عوده وبلغ من العمر ما يؤهله للزواج وإقامة العائلة، اتصل بعائلته في قبيلة بني زيات، فكانت هذه الوثيقة من ضمن ما أعطي له من تركة المرحوم أبيه[164].

وكان رحمه الله من كبار الزهاد ومحبي العلم، وكان ممن يحب أن يخدم الطلبة، ويكثر ارتياد المساجد وتنظيفها، وما يثير الاستغراب أن هذا الإنسان كان أميا، ورغم ذلك كان يفهم الكثير مما يرد على ألسن الطلبة وكبار الشيوخ.

وعائلة هذا الفقير كما يحلو لساكنة غمارة تسميته، كانت كلها مولعة بتدريس القرآن وتعليمه، جريا في ذلك على عادة العائلات الغمارية في تربية أبنائها وتعليمهم.

وقد توفي سيدي محمد أحمد المودن المنصوري، صاحب الوثيقة رحمه الله في سنة 2005م، ودفن بالمقبرة الإسلامية سيدي المنظري بتطوان، وكان رجاءه أن يدفن بقريته، لكن الأقدار حالت دون تذكر الوصية، ليدفن بقرب زوجته فاطمة الجميلي (توفيت سنة 1999م)، رحمهما الله تعالى، وترك من الأبناء ثلاثة أبناء (المفضل، عبد السلام، أحمد)، ومن البنات واحدة (عائشة).

ولم يفهم محتوى الوثيقة إلا بعد مرور قرن من الزمن، واعتبرها باقي العائلة من رسوم البيع والشراء القديمة، إلا أنها تمثل كنزا معرفيا قديما يؤرخ لفترة مهمة من تاريخ المغرب الحديث، وتجليات أحداثه على المجتمع القبلي فيه.

2.ترجمة السلطان الحاكم في تلك الفترة.

---

[164] الفقيه العالم أحمد المودن المنصوري أصلا، الزياتي مستقرا ومولدا. ولا نعرف عن مؤلفاته ولا عن العلوم التي درس في قريته أي شيء، إلا أن ما روى لنا صاحب الوثيقة يؤكد أنه كان من كبار العلماء والزهاد في قبيلة بني زيات، وأنه لما توفي رحمه الله (1911م) بنى العامة على قبره ضريحا، وأنه مع مرور الأيام تخرب الضريح بفعل الإهمال وعدم اللامبالاة.

هو السلطان مولاي سليمان بن محمد بن عبد الله، ولد بمراكش عام (1180هـ/1767م) واستقر بتافيلالت، ثم انتقل إلى فاس فأخذ العلم على مجموعة من العلماء[165].

ولم يتقلد منصبا سياسيا في عهده والده، وحين تولى المولى اليزيد الحكم، وعمره آنذاك ابن 24 سنة، تم تعينه خليفة بمراكش[166].وكانت بيعته إثر وفاة أخيه مولاي اليزيد بفاس يوم: (18رجب 1206هـ / 12 مارس 1792م)[167].تميزت مرحلة حكمه بظرفية تاريخية، تمثلت على المستوى الأروبي في الثورة الفرنسية وفي المشرق بالحركة الوهابية[168].وقد أثرت هذه الوضعية على الاختيارات السياسية للسلطان مولاي سليمان[169].فكان من أهدافه البارزة مساعيه لإصلاح العقيدة ومحاربة البدع الشائعة،و بدأ ذلك من سياسة المراقبة الحازمة والتوجيه الصارم للزوايا البدعية، وله في هذا الصدد خطب مشهورة[170].

توفي المولى سليمان رحمه الله يوم: (13 ربيع الأول 1238هـ / 28 نونبر 1822م)، ودفن بضريح مولاي اعلي الشريف بباب أيلان بمراكش[171].

-نوعية الوثيقة:

الوثيقة عبارة عن رسالة سلطانية، من أجل تعيين بعض الولاة والقياد في قبيلة غمارة، وتاريخها يرجع إلى سنة: (1208م)، وهي لتعيين ثلاث شخصيات:

-والي القبائل الجبلية: محمد الصريدي.

-نائب القائد في تنفيذ الأحكام الشرعية: عبد الكريم بن أحمد المودن.

-وكيل نائب القائد: أبو القاسم بن عبد السلام أطراهوش.

كما أن الرسالة التي تشير إليها الوثيقة، مرفقة بنص عقد شراء موثق من طرف قائد الناحية، وصاحب المواريث ووكيله، كما أن في الوثيقة شهادة أربع قضاة على صحة هذه الوثيقة، وعلى صحة مضمونها، والغريب في الأمر أنهم من مدينة تطوان، ويتعلق الأمر بكل من:

- محمد بن حكمون.
- عبد الرحمان الحايك.
- محمد الفاسي.

[165]بهيجة سيمو، البيعة ميثاق مستمر بين الملك والشعب، الرباط، منشورات مديرية الوثائق الملكية، المملكة المغربية، الطبعة الأولى سنة 2011م، (ص/92).
[166]بهيجة سيمو، البيعة ميثاق مستمر بين الملك والشعب، مرجع مكرر، (ص/92)
[167]بهيجة سيمو، البيعة ميثاق مستمر بين الملك والشعب، مرجع مكرر، (ص/92)
[168]بهيجة سيمو، البيعة ميثاق مستمر بين الملك والشعب، مرجع مكرر، (ص/92)
[169]بهيجة سيمو، البيعة ميثاق مستمر بين الملك والشعب، مرجع مكرر، (ص/92)
[170]بهيجة سيمو، البيعة ميثاق مستمر بين الملك والشعب، مرجع مكرر، (ص/92)
[171]بهيجة سيمو، البيعة ميثاق مستمر بين الملك والشعب، مرجع مكرر، (ص/92)

- محمد ابن رحمون.

وتوجد نصوص شهادة القضاة، مرفقة بتوقيعهم، وهي شهادة خطية موقعة مثبتة بنص التوقيع. والظاهر أن شهادة القضاة كانت شهادة جماعية، من أجل الإدلاء بصحة الوثيقة، وصحة عقد البيع المرفوق بها، وهي وثيقة أصلية مكتوبة بخط مؤلفيها، وعليها طابع كل منهم. إلا أن الجزء الخاص بالرسالة السلطانية، ونصوص تعيين كل من القائد ووكيله، ووكيل وكيله منسوخة عن النسخة الأم.

كما توجد مجموعة أخرى من التوقيعات لعلماء من قبيلة غمارة على أغلب الظن، والذين لم نجد عن ترجمتهم أي شيء، وغياب الحديث عن علماء هذه الناحية يطرح مزيدا من التساؤلات حول إشكالية التاريخ للمنطقة و لرجالاتها، وواجب الاهتمام به.

والظاهر أن تعدد التوقيعات من طرف علماء الناحية الغمارية والتطوانية الجبلية، تؤشر إلى اجتهاد محكم من طرفهم من أجل فتح نقاش كبير حول صحة عقد بيع الشراء، كما أنه يظهر من هذا الأمر، أن إشكالا كبيرا وقع في هذا الأمر، وهذا ما أدى إلى التشهير بالقضية بين أوساط العلماء، وهذه عينة بعض من العلماء اللذين استطعنا أن نعرف أسمائهم دون معرفة سيرهم، كما أننا وجدنا بعضا من الأسماء الغير كاملة، والتي لم ندرجها بشكل كامل، واكتفينا بالإشارة إليها فقط.

- ✓ محمد بن قاسم بن عبد المومن؛
- ✓ حسن بن محمد طنجي؛
- ✓ محمد بن يرو الحسني؛
- ✓ محمد بن التهامي الحسني؛
- ✓ محمد بن الهاشمي يرو؛
- ✓ أحمد بن محمد بن علي.

وماتزال الوثيقة بحال جيدة، إلا أن بعض الضرر بدأ يلحق بعض حواشيها، كما أنها مكتوبة بخط واضح، وشهادة كل من الأطراف مكتوبة أيضا بخطوط متباينة، إلا أن الغالب على خطوطها، الخط المغربي، كما أن النسخة مكتوبة من كل الجهتين، ومضمونها احتوى على نصوص عديدة منها ثلاث نصوص للتعيين، ونص لشرح المضمون، ونصوص أخرى لشهادة القضاة، ونص أخير مبثور لم نعرف معناه.

3.السياق التاريخي للوثيقة:

كتبت الوثيقة خلال الفترة الأولى من القرن التاسع عشر، هذه الفترة تميزت كما قلنا بحركة تغيرية عميقة من طرف السلطان مولاي سليمان،همت الجوانب الدينية والسياسية والعسكرية؛ فقد كان

تأثرالسلطان بالحركة السلفية الوهابية في المشرق من أبرز الأمور التي جعلته يخوض حربا صارمة على بعض الزوايا التي تنهج في تصوفها مغالاة في الطقوس والتعبد.

أضف إلى ذلك نهجه الجديد مع الجانب الأوربي والقائم على سياسة الاحتراز والانغلاق، وذلك ناتج عن تخوفه من التأثير الأجنبي سواء الثقافي أو الديني، وهذا ما جعله يأمر بإحراق الأسطول المغربي البحري؛ إلا أنه ورغم النوايا الطيبة التي كانت وراء إحراق الأسطول، إلا أنه ترتب عنه خسارة كبيرة في هذا المجال، ومكن أيضا من تراجع المغرب سنوات إلى الوراء.

أما فيما يخص قبائل الشمال ومناطقه، فإن الواقع يؤكد أنه وقبل سنة فقط من إرسال هذه الوثيقة التاريخية المهمة، ظهرت فتنة قبيلة غمارة -المشهورة-على يد زيطان الخمسي، حيث حدثت سنة 1208هـ ثورة بالشمال انطلقت من قبيلة الأخماس حتى تازة بزعامة زيطان الخمسي كان يتردد على فاس، وكان العاهل قد ولى على غمارة التي منها الأخماس القائد الغنيمي[172].

والغريب في الأمر أنه طرأ على السياسة الداخلية قبيل تنصيب مولاي سليمان عنصر جديد لم يشهده المغرب من قبل في ظل الحكم العلوي، وبرز هذا العنصر أكثر فأكثر، في ثورة الشمال واستمرار ثورة الحوز، وهذا العنصر هو تغذية الاضطرابات في الجهات المذكورة على يد الإسبان حتى يشغلوا المغرب عن الاهتمام بسبتة ومليلية ويحطموا بقايا الحركة الجهادية على ضعفها ضد السفن الأوربية[173].

وتولى حكم منطقة غمارة وقبائلها القائد قاسم الصريدي، سنة: 1208هـ[174]، إلا أنه وبعد إعفائه وتولية القائد الغنيمي على المنطقة، قبض عليه واستصفى أمواله ثم أهلكه تحت العذاب، فثار زيطان بعد أن استشرى بطش الغنيمي وانهزم هذا أمام زيطان وأنصاره وسلب جيش المخزن، فتولى أولاد الصريدي (محمد بن قاسم الصريدي المذكور) بأمر السلطان الاقتصاص من الغنيمي بعد القبض عليه، وعين أخاه الطيب على قبائل الشمال وثغوره من طنجة إلى العرائش[175].

وبعد القصاص من القائد الغنيمي، تولى تنفيذ الأحكام السلطانية في جبال غمارة ابن القائد الصريدي، محمد بن قاسم الصريدي، وكان على قبيلة بني منصور الغمارية القائد عبد الكريم المودن الحسني، الذي وكل من طرف المولى سليمان بجمع أموال المنقطعين عن الزكاة بأمر وصيفه القائد محمد بن قاسم الصريدي.

---

[172]ابراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، الدار البيضاء، منشورات دار الرشاد الحديثية، الطبعة الأولى سنة: 1985م، (ج/3)، (ص/133).

[173]إبراهيم (حركات)، المغرب عبر التاريخ، مرجع سابق، (ج3)، (ص152).

[174]ابراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، مرجع مكرر، (ج/3)، (ص/133).

[175]إبراهيم (حركات)، المغرب عبر التاريخ، مرجع سابق، (ج/3)، (ص/134).

والمتأمل في سياق ونمط خطاب المولى سليمان لقائده محمد بن قاسم الصريدي وعبد الكريم المودن الحسني، يلمح أن منطقة قبيلة غمارة كغيرها من المناطق المغربية، تعيش نفس السياق التاريخي، وتتعايش حسب المتغيرات الداخلية، كما أنها كانت تتأثر مباشرة بأي تغير ولو بسيط في بناء الدولة المغربية، وهذا ما يجعل نصوص الرسائل بين القيادة السلطانية وقياد القبائل تتسم بدقة تناول أبسط الأمور، من بداية تقسيم تركات الموتى، وانتهاء بتعيين الولاة والقياد.

4. مضمون الوثيقة:

تختزل الوثيقة بين دفاتها مواضيع توثيقية مختلفة، من أهمها:

- تعيين وصيف للسلطان في إقامة الأحكام الشرعية بالمنطقة الغمارية (محمد بن الحاج الصرايدي).
- تعيين نائب وصيف السلطان في إقامة الأحكام الشرعية المنطقة (صاحب المواريثعبد الكريم بن أحمد المودن).
- تعيين وكيل نائب وصيف السلطان في جمع أموال المنقطعين لبيت مال المسلمين.(أبو القاسم بن عبد السلام أطرهوش).
- توثيق صحة الوثيقة من طرف عدة قضاة منهم: عبد الرحمان الحايك، محمد الفاسي، محمد بن عبد السلام بن رحمون الحسني، محمد بن حكمون.
- ذكر شخصيات أخرى لم نعرف عن ترجمتها أي شيء، ومنها: محمد بن قاسم بن عبد المومن، حسن بن محمد طنجي، محمد بن يرو الحسني، محمد بن التهامي الحسني، محمد بن الهاشمي يرو، أحمد بن محمد بن علي. وأغلب الظن أن هؤلاء الموقعين اللذين شهدوا بصحة العقد أعلاه هم من فقهاء القبيلة الغمارية.

وغياب ترجمتهم في كتب التراجم يؤكد عدم اهتمام تلك المناطق بفن ترجمة العلماء، أو أن ترجمتهم وترجمة مؤلفاتهم وتحصيلهم العلمي ضاع كضياع كثير من الأدبيات الأخرى.

- تذكر الوثيقة بعضا من أسماء علماء تلك الفترة (مجهولون):

والذين لم نتبين عن مسماهم بسبب عدم وضوح الخط، أو بسبب التلف في بعض المخطوط، أو بسبب التوقيعات التي لم تتضح بعض معالهما، ولعل إبداع المغاربة في هذا الجانب كان كبيرا، ويعززه استعمال أغلب الموثقين لهذه الخطوط في المراسلات والتوثيقات الحبسية والمبيعات وغيرها من الأمور التي تحتاج إلى التوثيق.

كما تمثل الوثيقة جانبا من التعيينات المخزنية في هذه القبائل، ونمط تعامل السلطة العليا مع نائبيها في القبائل البعيدة، كما تبين توصيات السلطان لقياده بالعدل والنزاهة في الحكم، قمة التعاطي العادل مع جميع القضايا التي يجب على القائد أن يشتغل بها.

يمثل توقيع كثير من القضاة على عقد البيع والشراء المشار أعلاه رغبة كبيرة من طرف علماء تلك الناحية في استتباب العدل، والرغبة في تحقيقه، كما تبين زيف مقولة المحتلين الإسبان، أن ناحية غمارة هي أرض سيبة، ولم تكن يوما أرض لسلطة فاس، وهذه الوثيقة دليل راسخ على هذا الأمر، وتبيين واضح يدحض مقولة المحتلين، واحتيال الحاقدين.

هذه بعض من الجوانب المهمة التي اختزلها مضمون الوثيقة التي بين أيدينا، والتي هي على كل حال إضافة نوعية إلى ماض الذاكرة الإنسانية القديم، وتطعيم مهم لتاريخ المنطقة عموما والقبيلة الغمارية خصوصا.

5. نص الوثيقة:

-الوثيقة 1:

الحمد لله لما ولى الإمام الأعظم، ملاذ سلاطين العرب والعجم، الشريف الأثيل أمير المؤمنين مولانا المؤيد بالله سيدنا ومولانا سليمان[176] بن السلطان المرحوم بالله سيدي محمد بن السلطان المرحوم بالله مولانا عبد الله، السلطان المرحوم بالله مولانا إسماعيل الشريف الحسني العلوي، وصيفه أموال المنقطعين لبيت مال المسلمين عمره الله، في جميع القبائل الجبلية التي أنابه في تنفيذ الأحكام الشرعية فيها عنه، وكان من جملة القبائل الجبلية -القبيلة الغمارية[177]، وكان من تولى الأحكام السلطانية فيها القايد السيد محمد[178]بن الحاج[179]بن أحمد الصرايدي والنظر في أموال منقطعيها الواجبة لبيت مال المسلمين عمره الله في جميع القبائل الجبيلة التي أنابه في تنفيذ الأحكام السلطانية فيها عنه وكان من جملة القبائل الجبلية

[176]هو السلطان مولاي سليمان بن محمد بن عبد الله، ولد بمراكش عام (1180هـ/1767م) واستقر بتافيلالت، بدأ مشواره العلمي بفاس على يد مجموعة من العلماء. توفي المولى سليمان رحمه الله يوم: (13 ربيع الأول 1238هـ / 28 نونبر 1822م)، ودفن بضريح مولاي اعلي الشريف بباب أيلان بمراكش، وردت ترجمته في كتاب:
بهيجة سيمو، البيعة ميثاق مستمر بين الملك والشعب، مرجع مكرر، (ص/92)

[177]تقع هذه القبيلة في شمال المغرب، وهي من أقدم القبائل المعروفة في شمال المغرب، وتضطلع بدور محوري فيتاريخه، كما أنها تعتبر من أكبر القبائل احتضانا للعلم، وقد اشتهرت منذ القديم بتخريج العلماء، وخاصة حفاظ القرآن، كما أنها اشتهرت بثوراته العارمة والمتكررة. ومجال قبيلة غمارة مجال جبلي جد فسيح مساحته وحدوده غير ثابتة ولا مضبوطة من الواجهة، ورد ذكر القبيلة في كتاب:
سعيد أعراب، معلمة المغرب، الرباط، منشورات مطابع سلا، الطبعة الأولى سنة: 1989م، (ج/18)، (ص/-357).

[178] هو السيد أحمد الصرايدي، المكلف بإقامة الأحكام السلطانية في جبال غمارة بعد القصاص من قاتل والده القائد الغنيمي.

[179]هو ابن القائد الغماري قاسم الذي تولى حكم القبائل الغمارية، في فترة حكم المولى سليمان، والذي قتل من طرف القائد الغنيمي، وقد تولى الأحكام السلطانية بعد توليته من طرف المولى اليزيد، إلى أن عزل بأمر من المولى سليمان، وقد وافته المنية على يد القائد الغنيمي، حيث سيموت تحت التعذيب. وردت ترجمته في كتاب:
إبراهيم (حركات)، المغرب عبر التاريخ، مرجع سابق، (ج/3)، (ص/134).

قبيلة الغمارية وكان من تولى الأحكام السلطانية فيها القايد السيد عبد الكريم ابن أحمد المودن الحسني المنصوري العروسي[180]، والنظر في أموال منقطعيها الواجبة لبيت مال المسلمين بتولية وصيف سيدنا نصره الله المذكور له ذلك.

وكان من بين من انقطع ولم يترك وارثا سوى بيت مال المسلمين، السيد الحسين علي مغنيين المنصوري الولتغاتي[181]، وقد خلف أصولا،وانتهى ذلك إلى صاحب المواريث في القبيلة المنصورية، وهو القايد المودن المذكور، فوكل وكيلا، وهو الفقيه السيد أبو القاسم بن عبد السلام أطرهوش[182]، حيث هو مقيد بالمستنسخ، فبعث عن متروك الهالك المذكور، فوجد له دورا قاسمها وواهبها، والأراضين عامرها وغافرها، سقيها وبعلها، والأجناتوالأشجار (التين والدكار واللوز والزيتون والرومان)، والماء ومجاريه.

والتقاه بالموضع المسمى بتفرسيت مغنين، فسوق واجتهد في تسويقه إلى أن بلغ ثمن جميعه على نحو [.....][183] فيه مقسومة ومشاهدة أربعون مثقال فضية دراهم بتاريخه وهي في [....][184]، فيه السيد الحسين [......][185] أبطوا المنصوري الولغاتي، فأمضى الوكيل أطرهوش المذكور صاحب المواريث القائد الموذن المذكور البيع في جميع الأصول المذكورة وتبيين أجناسها وأنواعها، من السيد الحسين المذكور، وأحصى الثمن المذكور بأجمعه ودفعه للوكيل البايع المذكور، فقبضه منه على الوفاء والتمام، معاينة لشاهديه، وأبراه منه في [....][186]، صاحب المواريث، حيث يجب، وخلص [....][187]المبتاع المذكور خلوصا تاما بجميع منافعه وحرمهوكافة حقوقه ومحجة الموانع الخارجة من دور المذكورين، على السنة والمرجعبعد التقليب، وإلى [.....][188] كما يجب الإنزال والإبرام منه والكل عارف بعدده وبصير.

شهد بما فيه عنهما ما أشهده به وهما بأكمله، وعرفهما صحة صاحب المواريث وانتصابه للسداد ولثبوت موت المتوفي وإحاطة بيت مال المسلمين بإرثه وصاحب جميع أشير إليه أعلاه[......][189] مرسوما لمحموله.

---

180 هو الشخصالمكلف من طرف السلطان على النيابة في إقامة الأحكام الشرعية عن قائد المنطقة أحمد الصريدي.
181 هو الشخص المتوفى، الذي لم يترك وارثا سوى بيت مال المسلمين، والذي كان يقطن بقبيلة بني منصور الغمارية.
182 وكيل وكيل السيد أحمد المودن المنصوري في تنفيذ الأحكام الشرعية في جبال غمارة.
183 بياض قدره كلمة.
184 بياض قدره ربع سطر.
185 بياض قدره كلمة.
186 بياض قدره كلمة.
187 بياض قدره كلمة.
188 بياض قدره كلمة.
189 بياض قدره كلمة.

تقييد العقد بأواسط رجب الفرد من عام تسعة ومائتين وألف، مفتتح عام عشرة ومائتين وألف، [......][190] وألحق بالقبيلة المنصورية، صح به من كاتبه وكذا كاتب المواريث بين أنظاره، والجميع بتاريخه.

عبيد ربه محمد بن قاسم ابن عبد المومن[191] لطف الله به. [.......][192]، وحسن بن محمد طنجي[193] وفقه الله بمنه.

الحمد لله [......][194] وأعلم به عبيد ربه، محمد بن يرو الحسني[195] وفقه الله.

❖ **الوثيقة 2:**

نسخة رسم كتاب هاشمي مولوي والطابع الكريم.

الحمد لله نسخة ثالثة مست الحاجة إليها.

نص الأول منها:

نسخة رسم كتاب هاشمي ملون والطابع الكريم يبين افتتاحه[.....] وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

الله محمد أبو بكر علي سليمان بن محمد بن عبد الله غفر الله له ولوالديه بل وتولاه.

نص افتتاحه:

الحمد لله وحده وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

نص (الأول) الكتاب:

من كتابنا هذا أسماه الله وأعلا أمره، أنا قد ولينا ما [.......][196] وصيفنا القائد محمد الصرايدي أمر أموال المنقطعين الواجب لبيت مال المسلمين، وأمرناه بالبحث والتفتيش عنه عند من كان [.......] في جميع القبائل الجبلية التي هي تحت عمالة وصيفنا المذكور، بحيث لا يترك لأحد شيء مما هو لبيت المال كاين من كان، والسلام.

في عاشر ذي القعدة الحرام عام 1208هـ.

---

[190] بياض قدره كلمة.

[191] هو القائد محمد بن قاسم الصريدي، المكلف بإقامة الأحكام الشرعية في جبال غمارة بأمر السلطان مولاي سليمان، خلال تلك الفترة (1808م).

[192] توقيع القائد محمد بن قاسم الصردي.

[193] توقيع حسن بن محمد أطنجي، لم نجد ترجمة له.

[194] بياض قدره كلمة.

[195] توقيع بن يرو، لم نجد عن ترجمته أي مرجع.

[196] بياض قدره كلمتين.

وبعده، قابلها بأصله بماثلته، واجتهد الفقيه العالم البركة الخير المدرس العلامة قاضي تطوان وعلامتها، وهو عبد الرحمن الحائك[197]غفر الله له ولطف به أعز الله نصحه المقابلة [.......] وثبوت أصلها لديه بواجب، وهو حفظه الله تعالى حيث يجب له ذلك.

في العاشر من جمادى الثانية عامة تسعة ومائتين وألف، عبد ربه تعالى " محمد الفاسي"[198]، لطف الله به، و"محمد بن عبد السلام بن رحمون الحسني"[199] وفقه الله.

الحمد لله بإشهاد عبد ربه تعالى "عبد الرحمان الحايك"، غفر الله له، ولطف به.

النص الثاني:

الحمد لله:

وكل الفارس الأمجد، المجاهد الأسعد، وصيف سيده نصره الله، القايد الحاج محمد الصرايدي المذكور،نائبه الشيخ عبد الكريم ابن أحمد المودن الغماري، لينوب عنه في الوقوف دونه، والبحث والتفتيش على أموال المنقطعين في القبيلة الغمارية، ويبيع ما بيع منه بعد إعمال الواجبات وقبض ثمنه والإبراء بعد ذلك كله، فوض له في ذلك بأتم وجوه التسيير للهوالحمد، وذلك كله بما في يده من الإذن في ذلك من سيدنا المنصور بالله، توكيلا [....][200] في ذكر[......] عاما، وعليه في ذلك بتقوى الله[......][201]ومراقبة أمر سيره ومعرفة قدره، وشهد عليه بأكمله وعرفه.

في العشرين من جمادى الثاني الحرام عام تسعة ومائتين وألف، محمد بن عبد السلام بن رحمون الحسني وفقه الله محمد بن [.....] لطف الله به. الحمد لله أعلى بثبوت وقبول شهيديه. عبد ربه تعالى، عبد الرحمان الحايك [نظر][202] الله له، ولطف به.

نص الثالث:

الحمد لله:

---

[197] هو أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن الحايك المصمودي السعيدي أصلا ونجارً، الحسني نسباً، التطواني منشأ وقرارا ومدفنا، المالكي مذهبا، الأشعري اعتقادا. ولد سنة (1150ه)، وكان ابوه رجلا أميا يتعاطى صنعة النحاس. أخذ العلوم عن كثير من فقهاء عصره، واشتهر بالتأليف والفتاوى، فقلد مرتبة القضاء بتطوان في أوائل القرن التاسع عشر الميلادي، وتوفي قاضيا لتطوان عام(1271هـ). وردت ترجمته في كتاب:

قطب (الريسوني)، تراجم علما تطوان (عبد الرحمان الحايك القاضي النوازلي1237هـ)، تطوان، منشورات مكتبة سلمى الثقافية، الطبعة الأولى سنة: 2016، (ص/19- 20)

[198] لم نعثر على ترجمة له.

[199]. محمد الطيب ابن رحمون، الفقيه العلامة، القاضي العدل، سيدي محمد ابن رحمون، كان قاضيا بتطوان عام(1214هـ)، وعام: (1215هـ)، وعام (1218هـ)، وعام(1219هـ)، وعدلا عام: (1220ه)، وردت ترجمته في كتاب:

أحمد الرهوني، عمدة الراوين في تاريخ تطاوين، (تحقيق جعفر بالحاج السلمي)، تطوان، منشورات جمعية تطاون أسمير، (ج/7)، (ص/3).

[200]بياض قدره كلمة.

[201]بياض قدره كلمة.

[202]حسب اجتهادنا، يمكن أن تكون هذه اللفظة صحيحة، وليست الجزم، لعدم وجود نسخة لمقابلتها.

وكل خليفة سيدنا نصره الله القائد عبد الكريم المودن، الفقيه السيد أبو القاسم عبد السلام أطرهوش العروسي المنصوري؛ لينوب عنه في البحث عن متاع من انقطع من القبائل الغمارية ويبيع ما بيع منه بعد إعمال الموجبات وقبض ثمنه والابراء بعد ذلك كله، فوض له ذلك [.........][203] كلهوذلك بما في يديه من الإذن في ذلك من سيدنا نصره الله بل وأيده الله بنصره، حسبما تقيد ببطاقة أميرة المؤمنين التي [.....][204] المذكور الان ومن يتعرض للقايد المذكور فلا يلوم إلا نفسه، تولية تامة مفوضا مطلقا عاما أنابه في ذلك بقاسم وبدلا منه.

شهد بما فيه عنه وهو بحال كما له وجعل له ذلك على الدوام والاستمرار إلى أن يعزل بأمره ويجعل يديه من شاء بمثل توكيل المذكور في باقي قبائل غمارة حيث دارت وانتهت. وفي الثالث من رجب الفرد عام تسعة ومئتين وألف.

محمد بن[.....] العروسي وفقه الله بمنه، ومحمد بن التهامي الحسني غفر الله له ولوالديه أمين.

وأعلم به عبيد ربه محمد الهاشمي بن يرو الحسني وفقه الله بمنه.

انتهـــت

قوبلت بالأصل فماثلت حرفا حرفا من غير زيادة أو نقصان، وأشهده الفقيه الأجل العالم [.....] منفذ الأحكام الشرعية بالقبائل الغمارية يرقى حكمه منه، عبد ربه أحمد بن محمد بن علي، أعزه الله تعالى وحرسه. وهو حفظه الله تعالى بحيث يجب له ذلك من ذكر.

وفي [.......][205] تم أخر شهر الله المحرم الحرام مفتتح عام عشرة ومائتين وإثنين وألف.

الحمد لله أعلم باستقلاله، عبيد ربه تعالى محمد بن يرو الحسني وفقه الله[206].

- نصوص ثبوت عقد الشراء.

1: الحمد لله وحده:

وصلى الله وسلم سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

عقد الشراء صحيح انتقل به الملك للمشتري ممن صار لبيت المال عنه ولا تسمع دعوى الذي فيه بحق بعد سكوته بعد علمه كتاب التحفة لا بن سلمون[207] وغيرها. والله الموفق عبيد ربه تعالى[......][208]

---

[203] بياض قدره ربع سطر.
[204] بياض قدره كلمة.
[205] توقيع محمد بن يرو.
[206] في الوثيقة ثلاثة توقيعات أخرى، غير واضحة، لم ندرجها لعدم وضوحها في نص الوثيقة، إلى أن تتوفر لدينا نسخة أحسن.
[207] (سلمون: أسرة تطوانية أصلها من الأندلس، حيث مازالت هنالك أسر تحمل نفس الكنية) هو عبد الله بن عبد الل بن علي ابن سلمون الكناني، من أهل غرناطة يعرف بابن سلمون، كان نسيج وحده دينا وفضلا وخلقا ودماثة ولين جانب، ولد

2: الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين بإحسان.

ما تعين في الجواب أعلاه من صحة رسم الشراء المسطر فيه صحيح وقد ثبت من [.....] ناظر المواريث السعيدي باقتطاع صاحب الملك المبيع حسبما يقر هذا لثبوت وكالة البايع وولاية موكله بتولية الجاه العالي المدلول بصريح اللفظ والتنصيص على ولاية ذلك كما [........] بعد ذلك والله أعلم وكتب عبيد ربه سي محمد [......][209].

3: الحمد لله، الجواب بان أعلاه بصحة رسم المشار له صحيحان ونص التحفة[210] المشار به في الجواب الأول ما نصه[211]:

وحاضـر بيـع عليـه مالـه فـي مجلـس فيـه السـكوت حالـه ذا البيـع

ثم قال[212]:

وغائـب يبلغـه مـا عملـه وقام بعد من لا شيء له

وعليه فلا تسمع دعوى الحاضر ولا دعوى الغايب بعد علمه وسكوتهما وغيبة القريب على مسافة يوم كالحاضر والله تعالى أعلم وكتب عبيد ربه تعالى [......] أمغار[213].

4: الحمد لله وافق فقير الورى إلى رحمة مولاه الغني محمد ابن حكمون[214]أصلح الله حاله.

بغرناطة في الثاني والعشرين لذي القعدة عام تسعة وستين وستمئة. وتوفي في الوقيعة العظمى على المسلمين بطريف يوم الإثنين السابع لشهر جمادى الأولى من عام واحد وأربعين وسبعمئة. وردت ترجمته في كتاب:
ابن القاضي المكناسي، جذوة الاقتباس، الرباط، منشورات دار المنصور للطباعة الوراقة، الطبعة الأولى سنة: 1973م، (ص/435)؛ ابن عزوز حكيم، (معلمة المغرب، مرجع سابق، (ج/15)، (ص/5090).

[208]توقيع غير واضح صاحبه، بسبب كتابته كتابة قديمة.

[209]توقيع لم نتبين منه صاحبه، سوى اسم محمد بن فقط.

[210]كتاب: تحفة الحكام في نكت العقود والأحكام، لمؤلفه محمد القيسي الغرناطي، حققه محمد عبد السلام محمد، القاهرة، منشورات دار الآفاق العربية، الطبعة الأولى سنة: 2011م. (عدد الأجزاء:1).

[211]البيت موجود في كتاب: تحفة الحكام في نكت العقود والأحكام، لمؤلفه محمد القيسي الغرناطي، مرجع سابق، (البيت رقم/810).

[212]البيت موجود في كتاب: تحفة الحكام في نكت العقود والأحكام، لمؤلفه محمد القيسي الغرناطي، مرجع سابق، (البيت رقم/814).

[213]بياض قدره كلمة.

[214]محمد الحكماوي، تولى قيادة تطوان بعد ان أعفى السلطان مولاي إسماعيل القائد حمان الصريدي، في أوائل (1810هـ)، وردت ترجمته في كتاب:
محمد داود، تاريخ تطوان، (ج/3.)، (ص/232).

وملك [......] البيع الصادر أعلاه، ولا وجه لفسخه والترامي على المشتري فالواقف عليه يعمل بمقتضاه والسلام.

وكتب في عاشر رمضان المعظم عام[....][215].

خلاصة:

أرسل السلطان المولى سليمان العلوي هذه الرسالة السلطانية من أجل تنصيب رجال الدولة الجدد في قبيلة غمارة بعد أن قضي على ثورة زيطان الخمسي، فتولى حكم القبيلة قاسم الصريدي، وعين عبد الكريم المودن قائدا على قبيلة بني منصور الغمارية، كما عين السلطان أيضا القائم بوظيفة أبو المواريث وهو الشيخ عبد الكريم المودن الحسني، ووكيله السيد أبو القاسم بن عبد السلام اطراهوش.

والنصوص التي تليهاعبارة شهادة مجموعة من العلماء والقضاة من الناحية الغمارية وكذا من الناحية الجبلية (تطوان) اللذين خطوا شهادات من أجل إثبات صحة عقد الشراء المبرم بين المشتري وصاحب المواريث النائب في إقامة الأحكام السلطانية عن السلطان المولى سليمان بالقبائل الغمارية.

وتظل الوثيقة رغم بعدها التوثيقي محل اهتمام وتفحص كبيرين، لما فيها من معلومات مهمة وثمينة من الناحية التاريخية تمس بالأساس موضوعا مهما يتمثل في العلاقة بين السلطان والقبائل المغربية البعيدة عن أنظار المنطقة السلطانية. وأيضا دليلا مهما يفند الأفكار التي روجها المستعمر بخصوص تمرد القبائل الشمالية وخروجها عن طاعة السلاطين.

لتفند بذلك ادعاءات الإسبان اللذين دخول شمال المغرب بدعوى كون المنطقة منطقة "السايبة" أي الخارجة عن طاعة السلطان، إلا ان النص الذي بين أيدينا يثبت عكس ذلك، بل ويؤكد ارتباط هذه القبائل برابط البيعة المولوية بين القيادة والقبيلة، ويؤكد أن اختلاقات الإسبان لم تكن إلا حيلة من أجل استغلال ثروات المغرب والنيل منه.

المصادر والمراجع:

1: بهيجة سيمو، البيعة ميثاق مستمر بين الملك والشعب، الرباط، منشورات مديرية الوثائق الملكية، المملكة المغربية، الطبعة الأولى سنة 2011م، (ص/92).

2: ابراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، الدار البيضاء، منشورات دار الرشاد الحديثية، الطبعة الأولى سنة: 1985م، (ج/3)، (ص/133).

3: سعيد أعراب، معلمة المغرب، الرباط، منشورات مطابع سلا، الطبعة الأولى سنة: 1989م، (ج/18)، (ص/-357).

4: قطب (الريسوني)، تراجم علما تطوان (عبد الرحمان الحايك القاضي النوازلي1237هـ)، تطوان، منشورات مكتبة سلمى الثقافية، الطبعة الأولى سنة: 2016، (ص/19- 20)

[215]بياض قدره ربع سطر.

5: أحمد الرهوني، عمدة الراوين في تاريخ تطاوين، (تحقيق جعفر بالحاج السلمي)، تطوان، منشورات جمعية تطاون أسمير، (ج/7)، (ص/3).

6: ابن القاضي المكناسي، جذوة الاقتباس، الرباط، منشورات دار المنصور للطباعة الوراقة، الطبعة الأولى سنة: 1973م، (ص/435).

7: عقد البيع والشراء، المضمنة فيه كلا من: (الرسائل السلطانية، شهادات الإثبات)، وهي في ملك الكاتب.

8: محمد داود، تاريخ تطوان، تطوان، منشورات المطبعة المهدية، المغرب، (ج/3).